Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق سياسات | 2025 / 001

رؤية استشرافية
لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني

الباحثان

أ. ماهر عيسى

د. عمر رحـــال

ضمن مشروع

تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني
في صياغة مستقبل فلسطين

مارس 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

رؤية استشرافية لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني

إعداد

د. عمر رحال، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

أ. ماهر عيسى، هيئة دار الشباب للثقافة والتنمية

ضمن مشروع:

"تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"

مارس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة:

يُعد الإصلاح السياسي في فلسطين ضرورة ملحة لتحقيق التقدم والتنمية، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القضية الفلسطينية. إن النظام السياسي الفلسطيني، الذي تأسس في ظل ظروف تاريخية معقدة وتحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، يحتاج إلى تطوير مستمر ليتمكن من الاستجابة لمتطلبات الشعب الفلسطيني وطموحاته في الحرية والكرامة والاستقلال.

كما تأتي أهمية الإصلاح السياسي في سياق تعزيز الشرعية السياسية للنظام الفلسطيني. فمع مرور الوقت، تراجعت ثقة المواطن الفلسطيني في المؤسسات السياسية نتيجة لتراكم المشكلات مثل غياب الانتخابات الدورية وتآكل الشرعيات، ضعف عملية المساءلة والشفافية، وانتشار المحسوبية والفساد في بعض المجالات.

وبالتالي، هذا الاصلاح حجر الزاوية لإعادة بناء الثقة بين الشعب ومؤسساته، وضمان تمثيل حقيقي وشامل لكافة الفئات.

لذلك يشكل الإصلاح السياسي ضرورة لتحديث البنية القانونية والتنظيمية للنظام السياسي الفلسطيني. فالتشريعات والنظم الحالية، التي قد تكون ملائمة في أوقات سابقة، أصبحت بحاجة إلى مراجعة شاملة لتتناسب مع متغيرات العصر، والمتغيرات السياسية في المجتمع الفلسطيني، ولتفعيل سيادة القانون وضمان إعمال حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية. كما أن الإصلاح يعزز الفصل بين السلطات، ويؤكد استقلالية القضاء، ويضع الأسس اللازمة لبناء نظام ديمقراطي مستدام.

كما يعزز الإصلاح السياسي الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهي أحد أبرز التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في ظل الانقسام الداخلي ما من شأنه المساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي. إن تحقيق توافق وطني حول مسارات الإصلاح يُمكن أن يكون خطوة رئيسية لإنهاء الانقسام وتوحيد الجهود لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والتحديات الإقليمية والدولية. فالإصلاح السياسي يُسهم في بناء رؤية وطنية شاملة تُعبر عن مصالح كافة الأطراف وتعزز التماسك الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي فـإن الإصلاح السياسي ضروري لتحسين العلاقة مع المجتمع الدولي وتعزيز الدعم وكسب التأييد للقضية الفلسطينية؛ حيث أن وجود نظام سياسي ديمقراطي قوي وفعال يُعد بمثابة رسالة إيجابية للعالم، تعكس التزام الفلسطينيين بالقيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان. كما أن الإصلاح يُمكن أن يسهم في جذب المزيد من الدعم الدولي، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

فـالإصلاح السياسي هو عملية تهدف إلى تحسين النظام السياسي القائم، من خلال تعديل وتطوير القوانين، والسياسات ومن ثم الهياكل، لضمان مزيد من المشاركة السياسية، الكفاءة والفاعلية، والنزاهة والشفافية سعياً لتحقيق العدالة. كما أن الإصلاح السياسي ليس عملية سهلة، لكنه ضرورة لتحقيق الاستقرار والتنمية؛ الأمر الذي يتطلب توافقاً بين جميع الأطراف الفاعلة بالإضافة لتوفر إرادة سياسية حقيقية لتطبيقه. إن الإصلاحات التدريجية والمستمرة والمستدامة عبر دوام المراجعات الدورية، هي الطريق نحو بناء دولة قوية وعادلة، حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم ويمارسون دورهم في صنع القرار.

أخيرًا، يُعد الإصلاح السياسي أداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المشاركة الشعبية وصولًا إلى أعلى درجات التوافق أو حتى الإجماع، خاصة لفئات الشباب والنساء والأقليات؛ حيث أن هذه الفئات والتي تمثل عماد المجتمع الفلسطيني وطاقة المستقبل، تحتاج إلى فضاءات سياسية تُتيح لها التعبير عن طموحاتها والمشاركة الفاعلة في صنع القرار، لذلك فإن الإصلاح السياسي في فلسطين يجب أن لا يكون مجرد خيار، بل ضرورة وطنية لتجاوز التحديات وبناء مستقبل أكثر استقراراً وعدالة للشعب الفلسطيني.

النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات بنيوية تعرقل الإصلاح السياسي

الإشكالية

يعاني النظام السياسي الفلسطينيي من أزمة بنيوية، فغياب الحريات الديمقراطية وسيادة الحكم (المطلق) أوجد عقل سلطوي للطبقة السياسية الفلسطينية قاد إلى وضع لم يعد فيه الشعب مصدراً للسلطات، وغُيبت المؤسسة التشريعية التي انتخبها لتمثيله حيث تشكل الانتخابات أداة مهمة وفعالة لتداول السلطة بين مختلف الأطراف في النظم الديمقراطية، وبالتالي هي الآلية الوحيدة التي من خلالها يتم التعبير عن إرادة الأمة في اختيار من يمثلها[1]. وتراجع الهم الجمعي لصالح الخلاص الفردي، واستفحلت الأزمة القيمية، باتت السلطة تُعد مصدر قوة للبعض"، وهو ما فتح جبهات قتال فلسطينية تنظيمية وفصائلية جانبية وتناقضات داخلية على حساب التناقض الأساسي مع المستعَمر، وتعززت الفوضى الإدارية باتخاذ القرارات صباحاً والتراجع عنها مساءً، ووضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب، وعدم المساءلة والمحاسبة، وسوء الإدارة، واتخاذ القرارات غير المدروسة، والارتجال في المواقف، واستخدام منطق "الفزعة" أو اللجوء للتغيير تحت الضغوط الخارجية.

لذا بات من الأهمية بمكان إجراء تقييم شامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، استناداً إلى فرض استقلال النظام القضائي وتفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة والتخلص من الفوضى والفساد، والعودة لبناء المجتمع المدني، وفصل السلطات، وترسيخ الديمقراطية، والحد من سلطة الفرد والتفرد، وبناء سلطة القانون، كلها إجراءات لا يمكن القفز عليها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وإن عكس ذلك سيبقى النظام السياسي الفلسطيني قاصراً إذا ما استمر مرتكزاً على الفئوية الفصائلية، وبالتالي لن يكون هناك تغيير سياسي مهم على بنية هذا النظام، بل سيؤدي ذلك إلى مزيد من التمزق والترهل في بنية النظام السياسي، والذي سينعكس على مجمل القضية الوطنية[2].

كان يُنظر إلى النظام السياسي الفلسطيني على أنه يواجه تحديات بنيوية حتى العام 2006، ثم تم تصنيفه لاحقاً على أنه نظام (هجين) بين الأعوام 2006–2012، وهي المرتبة التي تسبق

---

[1]. الدكتور، أحمد أبو دية، وآخرون، **الفساد السياسي في الوطن العربي**، (رام الله: مؤسسة أمان 2014)، ص، 24.

[2].الدكتور،علي الجرباوي، **وقفة نقدية مع التجربة التنموية الفلسطينية**، (رام الله:مركز الدراسات الفلسطيني، تشرين أول ط1 ،1991). ص 31– 37.

الدرجة الرابعة المسماة (حكم دكتاتوري مطلق[3])، أي أنه ليس بنظام رئاسي ولا بنظام برلماني ولا حتى المختلط بشكل كامل، مع أن المادة 5 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، نصت صراحة على أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية[4]، الأمر الذي لم يتم الالتزام به من قبل السلطة التنفيذية الحاكمة، بالإضافة لعدم قدرة النظام السياسي الفلسطيني على ضمان ممارسة آليات الرقابة والمساءلة الفعالة بغض النظر عما جاء في النصوص القانونية أو في التطبيق من قبل السلطات الثلاث. النظام السياسي الفلسطيني، هو نظام سياسي مختلط يخلط بين سمات وخصائص النظامين البرلماني والرئاسي بشكل انتقائي مشوه وليس نظاماً برلمانياً خالصاً أو نظاماً رئاسياً واضحاً[5].

وكما هو معلوم فـالنظام البرلماني يضع أسس واضحة للعلاقة بين السلطات الثلاث "التشريعية والتنفيذية والقضائية"، وعلى الثنائية[6]، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الرئاسي حيث الصلاحيات الخاصة بكل سلطة وآليات الرقابة والمساءلة بينها واضحة ومحددة[7]. ولكن العلاقة بين السلطات الثلاث في الواقع الفلسطيني، صعبة ومعقدة بسبب النظام المختلط الذي يجمع بين بعض أسس كل من النظامين الرئاسي والبرلماني بشكل عشوائي وانتقائي، الأمر الذي لا يساعد في بناء نظام مساءلة فعّال.

أهمية دراسة المشكلة

تكمن أهمية موضوع إصلاح النظام السياسي الفلسطيني في التالي:

1. المساهمة في حل أزمة الشرعية بسبب غياب الانتخابات وتعطل المؤسسات التشريعية، ما يستدعي إصلاحه لاستعادة ثقة المواطنين وتعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرار، وعمليات إصلاح النظام القانوني وضمان توازن السلطات وتحقيق سيادة القانون.

---

3. http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

4. المادة (5) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م

5. الباحث، جهاد حرب، **فصل السلطات في إطار الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية**، (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2006)، ص15.

6. الدكتور، إبراهيم شيحا، **وضع السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية**، (الإسكندرية ، منشأة المعارف،2006)، ص84.

7. الدكتور حازم صادق **سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي**، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب،2013)،ص 362.

2. إصلاح النظام السياسي أصبح ضرورة لإنهاء الانقسام وتعزيز العمل المشترك والشراكة السياسية لتعزيز الفعالية السياسية والوحدة الوطنية.
3. يواجه النظام السياسي الفلسطيني تحديات في الشفافية، المساءلة، والفصل بين السلطات، ما يتطلب إصلاحات جوهرية لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وضمان استقلالية القضاء.
4. يعاني الشباب والنساء من تهميش في الحياة السياسية، ويعد الإصلاح السياسي فرصة لتعزيز مشاركتهم وإدماجهم في صنع القرار.
5. يتطلب الواقع السياسي الفلسطيني إصلاحات تتماشى مع التطورات الإقليمية والدولية، لتعزيز الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية وتحقيق أكبر دعم للقضية الفلسطينية.
6. يتطلب الوضع السياسي الراهن إصلاحات تُمكّن الفلسطينيين من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، وتحصين الجبهة الداخلية أمام الضغوط والتدخلات الخارجية.
7. يرتبط الإصلاح السياسي بتحقيق الاستقرار الداخلي، وهو ما يساهم في توفير بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
8. غياب التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، حيث تتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وفقاً للنصوص القانونية أو بسبب التطبيق على حد سواء[8].
9. عدم التزام السلطة التنفيذية بتقديم مشاريع قوانين الموازنات العامة إلى المجلس التشريعي في مواعيدها القانونية. بالإضافة لعدم إلزام السلطة التنفيذية بإنجاز اللوائح التنفيذية للقوانين الجديدة المقرة من المجلس، أو مرور وقت طويل قبل إعدادها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء.
10. تعطيل الأداء الرقابي للمجلس التشريعي على المؤسسات غير التابعة لمجلس الوزراء وتلك التابعة للرئاسة، حيث أن المجلس لا يملك صلاحيات الرقابة والمساءلة عليها.

[8] . محمد حسين أبو زنيد، العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة قانونية تحليلية) ، **رسالة ماجستير** ، جامعة القدس ، 2017 .ص 59-61.

11. تعيين النائب العام بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى، الذي كان يجب أن يكون تعيينه بموافقة المجلس التشريعي، الأمر الذي يوقف استكمال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بالمحاسبة.
12. كما أن مبدأ الفصل المتوازن / المرن بين السلطات الثلاث والرقابة المتبادلة بينها، أن النظام السياسي الفلسطيني بتركيبته الحالية لا يسمح للمجلس التشريعي بممارسة صلاحياته الأصلية بشأن التشريع والرقابة، مما يضعف العملية الديمقراطية والمحاسبة المبنية على المساءلة.
13. عدم وضوح العلاقة بين رئيس السلطة وبين رئيس الوزراء وما إذا كان الأخير ملزم بتوجهات رئيس السلطة ومواقفه السياسية وهو ما تعزز بعد إصدار قرار بقانون (5) لسنة 2020 بشأن ديوان الرئاسة الذي أثار الكثير من الجدل.
14. وكذلك عدم وضوح طبيعة علاقة ودور الرئيس في العديد من القضايا من قبل الإشراف على قوات الأمن والرقابة على أعمال الأجهزة الأمنية، ووجود التداخل في الأدوار بين الرئيس ومجلس الوزراء في العديد من الصلاحيات.
15. تأثير رأس المال على النظام السياسي، سواء من خلال التحالف بين رجال الأعمال وبعض السياسيين، وما ينتج عن ذلك من سياسات وإجراءات تتخذ أو من خلال مشاريع القوانين، والقوانين التي تقر والتي غالبيتها ذات صبغة اقتصادية، أو أنها تحمي الاحتكارات وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى تركيز السلطة والموارد في أيدي مجموعة سياسية اقتصادية محددة.

التحديات التي تواجه عملية إصلاح النظام السياسي الفلسطيني

هناك مجموعة التحديات التي تواجه عملية إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، لعل أهمها:

1. الممارسات التي تتسم بطابع المحاباة أو المحسوبية مثل استحداث مسميات ومناصب وهيئات لأشخاص بعينها مما يعزز المحسوبيات.
2. قادة الأجهزة الأمنية والضباط ذوي الرتب السامية والوكلاء وبعض المدراء العامين والمحافظين ونوابهم، ورؤساء الهيئات الوزارية وغالبية السفراء وغالبية مسؤولي الإدارة العليا

وغالبية مدراء المديريات المدنية والأمنية في مختلف المحافظات، معظمهم ينتمون إلى توجه سياسي واحد.

3. التمديد لقادة الأجهزة الأمنية وكبار الموظفين خلافاً للقانون (تمديد عام فقط)، ومن ثم الإحالة على التقاعد. بالإضافة إصدار قرارات بقانون مفصلة لشخص بعينه، ناهيك عن إصدار قرارات بقانون ليس لها صفة الاستعجال والضرورة.
4. عدم إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين والخبراء المحليين في المشاركة في لجان الإصلاح الإداري؛ ففي العادة تأتي عمليات الإصلاح الإداري في السلطة نتاج ضغوطات دولية[9]، ولم تكن في أي مرة نتاج أولوية أو احتياج وطني.
5. المجتمع المدني كصاحب مصلحة، بما فيه المؤسسات الأكاديمية، وسائل الإعلام،... الخ. لم يقدم رؤيته (الموازية) واقتراحاته العملية فيما يخص عملية الإصلاح الإداري للحكومة، واكتفى المجتمع المدني بتقديم النقد والملاحظات، دون أن يقدم رؤيته الإصلاحية مكتوبة ، وفي تقرير موازٍ للحكومة حول الإصلاح الإداري المنشود، تحت عنوان رؤية مؤسسات المجتمع المدني للإصلاح.
6. لا يوجد أي معلومات لدى المواطنين حول جهود لجنة الإصلاح الحالية فهي لجنة حكومية. ولم تخرج اللجنة لوضع المواطنين بصورة عملها، أي بما يسمح به الحال من نشر لبعض المعلومات العامة.

كما أن التداخل في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، هو واحد من الإشكاليات في أي عملية إصلاح سياسي[10]، ويتجلى ذلك في:

1. ازدواجية شغل المناصب بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
2. دمج بعض مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. مثل جيش التحرير، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ... الخ.
3. هيمنة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[9]. الدكتور، أيمن طلال يوسف ، **الإصلاح السياسي في فلسطين 1994-2006: قراءة نقدية في الدعوات النظرية والمبادرات العملية**، (جنين: الجامعة العربية الأمريكية)، ص 10.

[10].مؤسسة مفتاح،**المقاربة بين دور منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية** ،(رام الله:مؤسسة مفتاح، تشرين ثاني 2024)،ص 4-6.

4. تقزيم المنظمة ومؤسساتها وأطرها.
5. التداخل المالي بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها الاستثمارات.
6. الاستخدام المصلحي والآني لمؤسسات المنظمة كلما استدعت الحاجة، لإضفاء الشرعية على السلطة، وتهميش تلك المؤسسات بعد انقضاء الحاجة.
7. التداخل في الصلاحيات وشكل العلاقة الحالية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد يؤدي إلى بروز إشكالية حول مسألة التزامات المنظمة وواجباتها وفقاً للقانون الدولي.

الخيارات والبدائل: طرق الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي هو عملية شاملة تهدف إلى تعزيز النظام السياسي، وتطوير مؤسساته، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، بما يحقق الشفافية، العدالة، والمساءلة. لذلك فإن طرق الإصلاح السياسي تتجلى في التالي:

1. تحديد العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، أو فنقل الدولة الفلسطينية على ما يتم تحريره أو بسط السيادة الفلسطينية عليه، مع تخصيص مسؤولية القرارات السياسية والدولية لمنظمة التحرير وإبقاء مسؤولية غدارة الشأن الفلسطيني من صلاحيات السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية العتيدة[11].
2. تعزيز الحياة الديمقراطية، وذلك من خلال إصلاح النظام الانتخابي، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اعتماد أنظمة انتخابية تعكس التعددية السياسية وتضمن تمثيل كل فئات المجتمع.
3. تحديث الهياكل الإدارية، من خلال تحسين الكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتقليل البيروقراطية من خلال رقمنة العمليات الحكومية.

[11]. وقائع ورشة العمل حول سبل الإصلاح الفلسطيني؛ الأحد 9 مارس 2025م؛ مؤسسة بالثينك للدراسات الاستراتيجية ضمن مشروع تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين

4. إصلاح النظام الأمني، من خلال تحسين أداء الأجهزة الأمنية لضمان احترام حقوق الإنسان عبر إعادة صياغة عقديتها الأمنية لتعبر عن فلسطينيتها وتعزيز الرقابة المدنية، ووضع الأجهزة الأمنية تحت رقابة المؤسسات التشريعية والقضائية.
5. فصل السلطات، ضمان استقلالية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ووضع ضوابط تمنع تداخل السلطات أو سيطرة واحدة على الأخرى. وتعزيز التوازن بين السلطات من خلال تحديد اختصاصات كل سلطة بوضوح لتجنب تضارب المهام.
6. تعزيز الحوكمة، من خلال تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، الكفاءة، والمساءلة ووضع خطط إستراتيجية واضحة لأداء المؤسسات الحكومية.
7. إشراك الشباب والنساء، من خلال تعزيز حضور الشباب والنساء في الحياة العامة.
8. تعزيز دور الأحزاب السياسية، من خلال تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة دورها بحرية دون قيود ووضع تشريعات تمنع الاحتكار السياسي من قبل حزب أو تيار معين.
9. الشفافية والمساءلة، وذلك من خلال تمكين الهيئات الرقابية المستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.
10. نشر المعلومات، من خلال إقرار قوانين تضمن حق الحصول على المعلومات لا سيما قانون الإفصاح عن المعلومات، وتوفير تقارير دورية حول أداء الحكومة والمؤسسات العامة.
11. تعزيز المساءلة، وضع آليات لمساءلة المسؤولين الحكوميين عن أفعالهم، مثل الاستجواب البرلماني أو المحاكمات القانونية.
12. توسيع المشاركة السياسية، من خلال تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في صياغة ومراقبة السياسات العامة.
13. تعزيز الحوار الوطني، من خلال إطلاق حوارات وطنية شاملة تضم جميع الأطراف السياسية والاجتماعية. وأيضاً تعزيز مفهوم الشراكة في اتخاذ القرارات.
14. تعزيز سيادة القانون ، من خلال استقلالية القضاء ، الفصل بين السلطات لضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وتوفير الحماية للقضاة وضمان عدم التأثير على قراراتهم.
15. إصلاح المنظومة القانونية، من خلال مراجعة القوانين والتشريعات لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان وإلغاء القوانين التي تقيد الحريات السياسية والمدنية.

16. حماية حقوق الإنسان والحريات العامة ،من خلال تعديل أو إلغاء القوانين التي تحد من حرية التعبير، التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات. وضمان حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أي انتهاكات.

إن الإصلاح السياسي عملية ديناميكية تتطلب إرادة سياسية قوية، مشاركة مجتمعية فعالة، وتعاون بين جميع الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تطبيق هذه الطرق، يمكن بناء نظام سياسي مستقر، عادل، وشفاف يحقق طموحات المواطنين ويحمي حقوقهم.

الآليات والأدوات التي يمكن أن تستخدم في عملية الإصلاح السياسي في فلسطين•

الإصلاح السياسي في فلسطين يتطلب رؤية شاملة وآليات واضحة تضمن تحقيق الأهداف المرجوة وتعالج المشكلات البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني، كما يتطلب الإصلاح السياسي في فلسطين إرادة سياسية جادة وإستراتيجية شاملة قائمة على الشفافية، المشاركة المجتمعية، واحترام القانون. لذلك فإن تبني مجموعة الآليات والأدوات يمكن أن يساهم في بناء نظام سياسي ديمقراطي قوي يُعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني ويمكنه من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأدوات العملية، أبرزها:

أولاً: تعزيز الإطار القانوني والدستوري

1. صياغة دستور فلسطيني، ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) بشكل واضح ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها. على قاعدة مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز مبدأ سيادة القانون.
2. إجراء مراجعة شاملة للقوانين، مراجعة وتعديل القوانين الحالية لضمان انسجامها مع المعايير الديمقراطية. والتي تتواءم مع التزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقيات والم‌عاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين، وإلغاء القرارات بقوانين التي تخالف مبدأ الضرورة.

•. وقائع ورشة العمل البؤرية التي عقدت بتاريخ 2025/2/9م.

3. تطوير وتعديل قانون الانتخابات ، تبني نظام انتخابي أكثر شمولاً يعزز تمثيل النساء، الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: تفعيل دور القضاء: من خلال تعزيز استقلالية القضاء وضمان نزاهته. وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى ليكون خاضعاً للمساءلة ومعبراً عن مختلف مكونات المجتمع.

ثالثاً: الدعوة لصياغة عقد اجتماعي فلسطيني شامل:

قصور عملية تطبيق الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي بالأساس لم يكن معبراً بشفافية أو شمولية على تطلعات الفلسطينيين في الداخل والخارج؛ ومع ظهور العديد من المواثيق للحركات الفلسطينية وتباينها مع بعضها البعض؛ وأخذاً بالاعتبار للمتغيرات السياسية والاجتماعية خلال الأربعين عاماً الماضية تستوجب ضرورة إعادة صياغة عقد اجتماعي فلسطيني جديد يتماشى مع تطلعات الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم كما يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية دونما تفريط أو إفراط.

رابعاً: إشراك المجتمع المدني

1. **تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني:** إشراك مؤسسات المجتمع المدني، النقابات، الأكاديميين، والإعلام في رسم السياسات العامة وتقديم رؤى للإصلاح. من خلال عقد المزيد من اللقاءات والمشاورات بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لبحث القضايا المتعلقة بالإصلاح.
2. **تشجيع مشاركة الشباب والنساء:** تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الشأن العام، والذي يتطلب مجموعة من الآليات والسياسات التي تركز على تمكينهم من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية.

خامساً: بناء ثقافة ديمقراطية

3. **تطوير المناهج التعليمية:** من خلال تضمين مفاهيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمسؤولية المجتمعية في المناهج التعليمية. وتنظيم حملات توعية تهدف إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع.

سادساً: إصلاح المؤسسات العامة

1. **إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية:** من خلال تقليص البيروقراطية وتعزيز الكفاءة في المؤسسات الحكومية. وتعيين الموظفين بناءً على الكفاءة والجدارة بعيداً عن الولاءات السياسية والتنظيمية.
2. **تعزيز اللامركزية:** تمكين السلطات المحلية من اتخاذ قراراتها بشكل مستقل، وتعزيز دور المجالس المحلية في تقديم الخدمات. وزيادة الموارد المالية والبشرية المتاحة للمجالس المحلية لتفعيل دورها.

سابعاً: ضمان استقلال الإعلام

1. حماية حرية الصحافة وضمان استقلال وسائل الإعلام. وتطوير قانون ينظم عمل الإعلام ويضمن حق الحصول على المعلومات.
2. محاربة خطاب الكراهية: إطلاق حملات توعية لمحاربة خطاب الكراهية والفئوية والحزبية، وتعزيز التعددية واحترام الرأي الآخر.

ثامناً: تعزيز العلاقات الوطنية والدولية

4. **تمتين الجبهة الداخلية:** إنهاء الانقسام السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية تُمثل كافة الأطراف.
5. تبني **خطاب** وطني موحد يعزز التضامن الفلسطيني الداخلي.

التدخلات والتوصيات

1. إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية في مواعيدها الدستورية والقانونية.
2. توفر الإرادة السياسية لإجراء الإصلاح السياسي .
3. الإعلان عن الوظائف للفئة العليا وفتحها أمام الجميع .

أولا: على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية

1. انتخاب نساء وشباب/ات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .
2. انتخاب نساء وشباب/ات كرئيس أو كنائب لرئيس للمجلس الوطني الفلسطيني، وفي رئاسة لجان المجلس الوطني والمجلس المركزي.

ثانياً: على صعيد الرئاسة والحكومة

1. تعزيز حضور النساء والشباب/ات في مجلس الوزراء، وفي المراكز القيادية داخل الوزارات والهيئات الوزارية.
2. تطبيق وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة في الشباب/ات .
3. إشراك النساء والشباب/ات في لجان الإعمار ولجان المصالحة.

ثالثاً :على الصعيد التشريعي

1. إجراء التعديلات على قوانين الانتخابات التشريعية والمحلية بما يتلاءم مع التزامات دولة فلسطين الدولية، وبما ينسجم مع قرار المجلس المركزي الفلسطيني في العام 2015 ، حول (الكوتا) النسوية والتي لا تقل عن 30%.
2. مواءمة التشريعات السارية في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت لها فلسطين.
3. تخفيض سن الترشح لانتخابات المجلس التشريعي والهيئات المحلية.

رابعاً: على صعيد الأحزاب السياسية

1. ضرورة قيام الأحزاب السياسية بانتخاب النساء والشباب/ات في المواقع القيادية بداخلها.
2. مراجعة الفصائل والأحزاب لأنظمتها، والنص على المناصفة في الهيئات القيادية للأحزاب. بما فيها أطرها الطلابية والجماهيرية والنقابية والعمالية .
3. ترشيح الأحزاب للنساء وللشباب/ات لشغل المناصب المتقدمة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، وفي النقابات المهنية والعمالية.
4. تعديل الفصائل والأحزاب السياسية لأنظمتها الداخلية لإتاحة الفرصة أمام للنساء والشباب والشابات للمشاركة في الهيئات والأطر القيادية لتلك الفصائل.

مؤشرات القياس والمتابعة

أولاً : مؤشرات تتعلق بالمؤسسات الديمقراطية والحكم الصالح

1. قياس مدى الالتزام بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في مواعيدها القانونية.
2. تقييم مدى قيام المجلس التشريعي بدوره الرقابي والتشريعي، وعقد جلساته بانتظام.

3. متابعة مستوى استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ومدى تطبيق الأحكام القضائية بشكل عادل.
4. قياس عدد القوانين والتشريعات التي تم تحديثها أو إصدارها لضمان ديمقراطية النظام السياسي.
5. تشمل مستوى الشفافية والمساءلة والحد من الفساد داخل المؤسسات الحكومية والسياسية.

ثانياً : مؤشرات المشاركة السياسية والمجتمعية

1. قياس نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات كمؤشر على ثقتهم بالنظام السياسي.
2. تقييم مدى تمثيل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في المناصب القيادية داخل المؤسسات السياسية.
3. متابعة مؤشر حرية الصحافة والتعبير ومدى تعرض الصحفيين والناشطين لانتهاكات.
4. تقييم عدد المبادرات والحملات المدنية التي تسهم في تعزيز الإصلاح السياسي.

ثالثاً : مؤشرات متعلقة بالفصل بين السلطات

1. قياس مدى التزام الحكومة بصلاحياتها دون تجاوز صلاحيات السلطات التشريعية والقضائية.
2. تقييم أداء المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد وضمان النزاهة في الحكم.
3. رصد التدخلات السياسية في القرارات القضائية ومدى تأثيرها على استقلالية المحاكم.

رابعاً : مؤشرات تعزيز الحريات وحقوق الإنسان

1. رصد عدد الفعاليات والمسيرات التي سُمح بإقامتها دون قيود.
2. قياس عدد حالات الاعتقالات السياسية والتضييق على الناشطين السياسيين.
3. استخدام تقارير منظمات حقوق الإنسان لتقييم احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

المراجع

1. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003.
2. الدكتور، أحمد أبو دية، وآخرون، **الفساد السياسي في الوطن العربي،** (رام الله: مؤسسة أمان 2014).
3. الدكتور، إبراهيم شيحا، **وضع السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية،** (الإسكندرية، منشأة المعارف،2006).
4. الدكتور، أيمن طلال يوسف، الإصلاح السياسي في فلسطين 1994–2006: قراءة نقدية في الدعوات النظرية والمبادرات العملية، (جنين: الجامعة العربية الأمريكية).
5. الدكتور،علي الجرباوي، **وقفة نقدية مع التجربة التنموية الفلسطينية،** (رام الله:مركز الدراسات الفلسطيني، تشرين أول ط1 ،1991).
6. الباحث، جهاد حرب، **فصل السلطات في إطار الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية،** (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2006).
7. الدكتور، حازم صادق، **سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي،** (القاهرة:الهيئة العامة المصرية للكتاب،2013).
8. محمد حسين أبو زنيد، العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة قانونية تحليلية)، **رسالة ماجستير** ، جامعة القدس ، 2017 .
9. مؤسسة مفتاح،**المقاربة بين دور منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية** ،(رام الله:مؤسسة مفتاح، تشرين ثاني 2024).
10. وقائع ورشة العمل البؤرية التي عقدت بتاريخ 2025/2/9 .